

مراجعة نقدية لكتاب فريد الخازن: الفلسطينيون فكّكوا أوصال الدولة في لبنان... وحدثهم؟

عبد الرؤوف سنّو

في القسمين السابع والثامن من الكتاب، يبرز المؤلف ان الفلسطينيين كانوا المستفيدين الاول من جراء اضطراب الأوضاع وزعزعة الاستقرار وصولاً الى تفكيك الدولة في لبنان ومؤسساتها، وتالياً قلب النظام اللبناني بالتعاون مع اليسار. وهنا، يتناول بالتحليل حادثة عين الرمانة بخلفياتها وأبعادها السياسية ودخول جن بلاط على الخط بحساباته السياسية لعزل حزب الكتائب، وكيف ان ميل ميزان القوة العسكرية لمصلحة الفلسطينيين وحلفائهم كان يعجل تطور الأحداث وصولاً الى ضرب امتيازات المسيحيين وتفكيك أوصال الدولة (ص ٣٩٩ - ٤٠٢).

يرى الخازن، ان اهداف الفلسطينيين واليسار اللبناني من وراء الحرب كانت تفكيك أوصال الدولة بتعطيل مؤسساتها او شلّها، وفي مقدمها ضرب وحدة الجيش وإنشاء الميليشيات الحليفة لهم. لكن ذلك أدى، عندما تحولت المحابمات الى نزاع لبناني - لبناني، الى ضرب التعايش بين الطوائف عبر القتل على الهوية والتهمير والانقسام المناطقي. فأقلق ذلك سوريا، التي خشيت من الوصول الى النتائج الآتية:

١- إلحاق الهزيمة بالمسيحيين بواسطة الآلة العسكرية الفلسطينية اساساً وسيطرة الفلسطينيين واليسار على الدولة؛

٢- دفع المسيحيين الى تقسيم لبنان كرد على محاولة إلحاق الهزيمة بهم وإلغائهم سياسياً؛

٣- تدخل اسرائيل في الازمة اللبنانية.

من هنا، سارعت دمشق بحكم موقعها الاقليمي فأرادت ان تمسك وحدها بأوراق اللعبة على الساحتين اللبنانية والاقليمية. فوضعت "الوثيقة الدستورية" عام ١٩٧٦ لإرضاء الزعامات الاسلامية، وتوثيق العلاقات مع القيادات المسيحية التي كانت قد بدأت منذ وصول حافظ الاسد الى السلطة في سوريا عام ١٩٧٠.

يعتقد المؤلف ان جن بلاط واليسار ومن خلفهم الفلسطينيين أجهضوا المبادرة السورية، في انتظار أن يحدثوا التغيير الجذري المنشود في نظام لبنان السياسي بالوسائل العسكرية (كان جن بلاط يدعو حتى نشوب الحرب الى تغيير النظام اللبناني بالوسائل الديمقراطية)، وهو ما كان يتضارب مع مصالح سوريا الاستراتيجية في لبنان. من هنا، جاء الخلاف بين الاسد وجن بلاط، ثم الصدام بينهما، ورفض اليسار والمقاومة الفلسطينية "التدخل" السوري في الازمة اللبنانية نتيجة لحسابات خاطئة (ص ٤٦٨) باعتبار ان هذا "التدخل" يثنيهما عن مخططاتهما في قلب النظام اللبناني، الذي كان السوفيات يسعون اليه عبر إقامة نظام تقدمي في لبنان يعطيهم ورقة رابحة في تعاملهم مع الأميركيين ويحبط النجاح الاخير الذي حققوه على الجبهة المصرية، أي سياسة الخطوة - خطوة لكيسنجر.

حدث في الاردن كان مستبعداً بسبب غياب إجماع طائفي وايدولوجي عليه في الداخل، وسياسات الانظمة العربية في مناصرة قضية الفلسطينيين على الساحة اللبنانية وغضهم الطرف عن انتهاكاتهم سيادة لبنان، اي تصدير الثورة الفلسطينية الى العضو العربي الاضعف، وهو لبنان.

وفي ما يتعلق بالفرضية الثانية، مطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السلطة، كسبب مباشر لتعطيل عملية صنع القرار والديموقراطية التوافقية، يربط الخازن هذه المطالبة بمسألتين:

١- شخصية كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومدى صلاحيتهما وانسجامهما حول القضايا الداخلية والخارجية وتعاملهما معها في وقت الازمات؛

٢- العوامل الاقليمية، ومدى تأثر مسلمي لبنان ومسيحييه بها.

يرى المؤلف ان مطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السلطة شهدت مرحلتين: امتدت الاولى من تأسيس دولة لبنان الكبير وانتهمت باتفاق القاهرة، وبدأت الثانية بالاتفاق المذكور مروراً بالحرب في لبنان وصولاً الى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ (يتوقف كتاب الخازن عند نهاية حرب الستين). في المرحلة الاولى، لم تسبب المطالب الاسلامية شرخاً عميقاً في التعايش بين اللبنانيين. لكن دخول العامل الفلسطيني كمؤجج للخلافات الداخلية وانتصار المسلمين واليسار له، لتحسين الاولين نسبة مشاركتهم في السلطة، والأخريين (=اليسار) لعلمنة الدولة او قلب نظامها، ورفض المسيحيين، الموازنة خصوصاً، أي مساس بصلاحيات رئيس الجمهورية، تصيب الدستور او الصيغة قبل الاتفاق على الوجود الفلسطيني، خلط مسألة المشاركة في السلطة بالوجود الفلسطيني. فتصلب الجميع في مواقفهم، وشل ذلك فاعلية الدولة وجعلها عاجزة عن صنع قرارها الوطني لحماية سيادتها (ص ٣٢١-٣٢٠).

يرى الخازن في الفرضية الثالثة عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ونشوب الحرب عام ١٩٧٥، وخلص الى أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين المسلمين والمسيحيين كان نتيجة للنمو غير المتوازن تاريخياً بين الطوائف اللبنانية. وهذا صحيح، فتفوق المسيحيين اللبنانيين اجتماعياً واقتصادياً وتراكم الثروة في أيديهم إنما يعود الى فترة الحكم العثماني، وهذه القوة الاقتصادية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

في المقابل، يقول الدكتور الخازن، ان الدولة اللبنانية أهملت الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق النائية، ولم

لا تزال حتى اليوم، ممهدة الحرب التي اندلعت في لبنان عام ١٩٧٥ ومسيباتها وتداعياتها عرضة للنقاش الاكاديمي. بعيد نشوب هذه الحرب، ركز بعض الدراسات والمقالات على العامل الفلسطيني في الحرب، واعتبر البعض الآخر ان المسائل الخلافية بين اللبنانيين، كهوية لبنان، ومطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السلطة، والانماء المتوازن، كانت وراء اندلاع القتال. واثناء حرب الستين وبعدها، ربط بعض الدراسات ما يحدث في لبنان بأهداف اسرائيل في القضاء على الوجود الفلسطيني العسكري، وضربها التعايش بين اللبنانيين، وكذلك بالنزاعات العربية - العربية ومشاريع السلام في المنطقة. وتناولت ابحاث اخرى تطورات القتال بين اللبنانيين وانهايار سلطة الدولة وسيادتها واقتصادها، وصولاً الى اتفاق الطائف.

إن كل هذه الممهدة والمسببات للحرب في لبنان، مجموعة او منفردة، شكلت وجهات نظر مختلفة لدى الباحثين. لكن قلة من الابحاث هي التي حاولت ان ترصد العلاقة الجدلية ما بين النزاع المسلح الذي اندلع عام ١٩٧٥ واضطراب الأوضاع في لبنان، الذي بدأ يظهر منذ عام ١٩٦٧.

في كتابه "السلام الاهلي البارد" ١٩٦٤ - ١٩٦٧، تناول وضاح شرارة اسباب اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥ بالعودة الى توقف مشروع بناء الدولة على يد الشهابية عام ١٩٦٤ وانفتاح الطريق امام الاحلاف السياسية والنزاعات الداخلية. اما فريد الخازن، فيحاول في كتابه "تفكك اوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧ - ١٩٧٦" (*) دراسة مسألتي التغيير و"زعزعة الاستقرار" ببعديهما الداخلي والخارجي، اللتين بدأتا تظهران في لبنان منذ عام ١٩٦٧، واستمرت حتى عام ١٩٧٥، وتوجتا بحرب الستين.

يهدف كتاب الخازن الى دراسة اسباب تفكك اوصال الدولة في لبنان وتفسيرها وشرح كيفية حدوثها والعامل الفلسطيني المؤثر فيها، مستعيناً في الدرجة الاولى بالنظريات حول علاقة الدولة بالمجتمع، ومنهج التأريخ المقارن للاحداث وربط عوامل التطور التاريخي للمجتمع اللبناني وطوائفه بكيفية عمل النظام الطائفي السياسي، ومقارنة ادوات السلطة المتوافرة للدولة اللبنانية بما هو موجود على الساحة العربية ودول العالم الثالث. وقد لا تمر صفحة واحدة في الكتاب الا وتطرح فيها التساؤلات الصعبة: لماذا اندلعت الحرب عام ١٩٧٥، ولم تندلع في تاريخ سابق او لاحق. ولماذا استطاع الاردن ان يواجه الوجود الفلسطيني المسلح على اراضيه، فيما عجز لبنان عن ذلك؟ ولماذا لم تنته خلافات اللبنانيين عندما توقف القتال عام ١٩٧٦ بصيغة توافقية، كما حدث عامي ١٩٤٣ و ١٩٥٨ (ص ٢٦، ٢٧، ١٧٦). وهل كان بإمكان عبد الناصر، لو طال به العمر، ان يضع حداً للنزاع العسكري - السياسي في لبنان؟ (ص ٢٤٤).

– إن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لم تكن وراء اندلاع الحرب في لبنان، وإن الأبحاث المتوافرة لا ترى علاقة سببية بينها وبين نشوب الحرب. كما أن سياسات الدولة اللبنانية للانتماء غير المتوازن في الأطراف، ليست سبباً لاندلاع الحرب؛ – إن الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان وتدخله لمصلحة المسلمين واليسار اللبناني هو ما أخلّ بالتوازن الداخلي وشكل تهديداً لمصالح المسيحيين، خصوصاً مع مساعي الفلسطينيين واليسار (=جنبلاط) قلب النظام الطائفي اللبناني بوسائل غير ديموقراطية (=الحسم العسكري).

بالنسبة إلى الفرضية الأولى، يخلص الخازن إلى مشكلتين صعبتين وقعت فيهما الدولة اللبنانية:

١- وجود امتلاكها أدوات السلطة لفرض سيادتها على كامل أراضيها وعلى مؤسسات مجتمعها المدني وعلى الفلسطينيين في المخيمات من ناحية، وقيامها بربط شرعيتها بمدى تركها الطوائف الدينية تمارس استقلالها الذاتي من ناحية أخرى. (ص ١٢٥-١٣٤)؛

٢- العلاقة بين أزمت لبنان الداخلية، وما يحدث إقليمياً منذ قيام دولة إسرائيل، مروراً بصعود الناصرية وهبوطها والنزاع العربي – الإسرائيلي، وانتهاءً بالواجهات العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والأردن عامي ١٩٧٠ و١٩٧١.

يعدد الخازن سلسلة من أدوات السلطة التي افتقرت إليها الدولة اللبنانية في سياستها العربية، وهي: وجود حزب حاكم أو سلطة عليا أحادية في البلاد، بدلاً من سلطة تنفيذية برأسين؛ شرعية رئيس الجمهورية اللبناني (المسيحي) عربياً وإسلامياً؛ غياب سلطة مركزية وجيش قوي يستطيعان مواجهة الازمات الإقليمية؛ عدم جنوح لبنان نحو العنف في علاقاته العربية؛ "غرابة" نظام لبنان الاقتصادي الليبرالي في العالم العربي.

وحول كيفية انعكاس افتقار الدولة لأدوات السلطة على الوضع الداخلي اللبناني، يعدد الخازن: تمادي الفدائيين على السيادة اللبنانية والصدامات بينهم وبين الجيش اللبناني بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢؛ الشلل السياسي والانقسامات الداخلية بين مسلمين ومسيحيين، وبين يمين ويسار، وبين مسلمين ويسار؛ تعطل عملية صنع القرار نتيجة وجود رأسين للسلطة؛ خضوع لبنان لضغوط الدول العربية عليه؛ اتفاق القاهرة ومصادقة البرلمان اللبناني عليه. وفي ضوء ذلك، يرى الخازن أن استخدام القوة في لبنان ضد منظمة التحرير على غرار ما

عميد كلية التربية – الجامعة اللبنانية

اقتصادي عند المسلمين للدخول في الحرب عام ١٩٧٥، فد لا يكون صائباً. عام ١٩٧٥، كانت الأسباب السياسية ومسألنا الهوية والانتماء وتعاطف المسلمين مع المقاومة الفلسطينية تتقدم على الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان ثمة غياب رابط سببي مباشر بين العوامل الاجتماعية – الاقتصادية ونشوب الحرب، إلا أن ذلك لا ينفي وجود هذه العوامل. عشية الحرب، تناول بعض الأبحاث المنشورة الهوية الاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين، وعلى صعيد المحافظات، ليس بين الطبقات الشعبية فحسب، بل بين البرجوازيين المسيحية والاسلامية أيضاً. والدكتور الخازن نفسه يعترف بتداخل حادثة صيدا كعامل اجتماعي – اقتصادي مع الوضع السياسي المتوتر وانفجار الوضع. إن هناك الكثير من المؤشرات حول عدم الرضى الاجتماعي – الاقتصادي وتدمير المسلمين، كمسائل التعليم والاستشفاء، كانت موجودة تحت الرماد عشية نشوب الحرب، لكنها لم تؤد إلى منحن تصادمي.

الفرضية الرابعة والأخيرة، التي يحاول الخازن أن يثبتها، هي أن الوجود الفلسطيني المسلح والمدني كان عامل اضطراب وزعزعة للاستقرار في لبنان، ومسبباً، ومسرعاً، للاحداث وموجهاً لها منذ عام ١٩٦٩.

يرى المؤلف أن المقاومة الفلسطينية كانت، من بين كل الازمات الإقليمية، الأشد تأثيراً على لبنان. تحولت منظمة التحرير إلى مصدر زعزعة لاستقرار الوضع، ليس بسبب تدخلها المباشر في الازمة اللبنانية فحسب، وإنما لجعلها لبنان قاعدة سياسية وعسكرية رغم أنف الدولة أو بموافقتها، وعسكرتها للنزاع بين اللبنانيين (ص ١٤٨-١٤٩). يذكر المؤلف هنا العديد من المعطيات والاحداث بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ لإثبات وجهة نظره. إضافة إلى ذلك، يرى أن الديموغرافيا الفلسطينية في لبنان (حوالي ٤٠٠ ألف نسمة) شكلت تهديداً للوجود المسيحي لسببين: كون معظم الفلسطينيين من المسلمين السنة، وتحالف الفلسطينيين مع المسلمين.

ينتقل الخازن بعد ذلك إلى حادثة صيدا التي يرى أنها كانت ذات طابع اجتماعي، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى تظاهرة لتضامن لبناني مع الفلسطينيين، بعدما التقطها الفلسطينيون واستخدموها للنيل من الجيش اللبناني والاصطدام به ودفعه إلى الانسحاب من مدينة صيدا. ويلمح الخازن في أكثر من مكان إلى أن إطلاق النار على النائب سعد لم يصدر عن الجيش اللبناني، وإنما عن مثيري الشغب (ص ٣٥٨-٣٧٢).

ويعتقد أن هذه المسألة لم تحسم بعداً وفي سياق تحليله

التعيش بين صيغتين متنافستين: مبرر وجود الدولة اللبنانية ومبرر وجود الثورة الفلسطينية. (٥١٧-٥١٨).

لا شك، في أن كتاب الدكتور الخازن هو بحث أكاديمي معمق وشامل وجريء لأهم فترة في تاريخ لبنان المعاصر. وعلى الرغم من أن المؤلف عايش هذه الفترة وتأثر بها، فهو يقدم لنا بحثاً موضوعياً دافع عنه بالتحليل الرصين والتوثيق العلمي. وهو يمثل في أن واحد وجهة نظر سائدة في أوساط فريق من اللبنانيين. وإذا كنا نتفق معه على أن العامل الفلسطيني أجح الخلافات بين اللبنانيين، إلا أننا لا نوافقه الرأي على جعل العامل الفلسطيني هو وحده المسؤول عن تقاتل اللبنانيين. فبفض النظر عن الخلافات الاجتماعية والاقتصادية للحرب ومسألتي الهوية والانتماء، فالمؤلف لا يولي العامل الإسرائيلي أية عناية لدوره في زعزعة الاستقرار، وفي تأجيج معالم الصراع الداخلي، باستثناء ما جاء عرضاً في ص ٥١٦. كما تغيب عن الدراسة أهداف إسرائيل في لبنان واتصالاتها السياسية مع القوى المارونية. أخيراً يرى الدكتور الخازن، بعد أن يحدد المصدر الأساسي للنزاع بين اللبنانيين، وهو برأيه الصراع على توزيع السلطات بين الطوائف وانفتاح لبنان على محيطه الإقليمي، أن الحل الواقعي للمسألة اللبنانية يكمن في:

١- نظام لا مركزي للدولة ينطبق على الحالة اللامركزية الطائفية القائمة؛

٢- تمديد لبنان عن النزاعات الإقليمية (ص ٥٢٩). فهل هذه دعوة إلى الفيدرالية، التي جرى التلويح بها والترويج لها خلال الحرب، وعودة إلى مشروع قديم لتحديد لبنان؟

إن إعادة لحم أوصال الدولة وحك نسج المجتمع اللبناني لم تكن في الحقيقة هماً لبنانياً داخلياً صرفاً. فهي قد شكلت أحد أهم مشاغل الدول العربية والقوى الإقليمية التي دفعت اللبنانيين إلى التوافق والتلاقي في الطائف، لإعادة صياغة اجتماعهم السياسي وفق صيغة توفيقية مستحدثة. وإذا كان من مقولة أو رأي يضاف في هذا المجال، فهو بالأحرى ضرورة تطوير هذا الاتفاق بعد وضعه موضع التطبيق على مدى عقد ونيف من الزمن، كي يحتضن تنوعنا الاجتماعي – الثقافي، ويوطد علاقات لبنان بمحيطه العربي ويطور نظامه السياسي بنية استيعاب مختلف التعبيرات السياسية والايديولوجية.

(*) فريد الخازن – تفكك أوصال الدولة في لبنان (١٩٦٧) – (١٩٧٦) – "دار النهار" – بيروت – ٢٠٠٢.